واقع الاستثمار في رأس المال البشري لاستدامة النمو الاقتصادي والابتكار
- دراسة حالة الجامعة الجزائرية-

تاريخ الاستلام 2016/10/09
تاريخ القبـــول 2016/12/20

د . أونان بومدين أساتذ محاضر أ
الهاتف 0551705170
Ounaneb@gmail.com

أ.حفاظ زحل طالبة دكتوراه سنة ثالثة
0699290984
Rana.1991@hotmail.fr
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس

واقع الاستثمار في رأس المال البشري لاستدامة النمو الاقتصادي والابتكار
– دراسة حالة الجامعة الجزائرية–

الملخص:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي معبرا هاما للولوج في الاقتصاد الجديد وتوفير مضامينه، وعليه تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على واقع الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي لاستدامة النمو الاقتصادي والابتكار بدراسة حالة الجامعة الجزائرية ، حيث تبين أن واقع التعليم الجامعي والبحث العلمي لم يتكيف بعد مع الأهداف الإستراتيجية الموضوعة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فالجامعة الجزائرية مطالبة بأن تكون أكثر تفاعلا وانفتاح لقطاعات الاقتصاد والصناعة والاهتمام بالباحثين والمبتكرين.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار في رأس المال البشري، النمو الاقتصادي، الابتكار، الجامعة الجزائرية.

Summary:

Higher education and scientific research institutions is an important expressive to enter in the new Economy and the provision of contents, and Accordingly the study aims to try to identify the reality of Investment in Human capital and Scientific Research for the sustainability of economic growth and innovation case study of the Algerian League, where it was found that the reality of University Education and Scientific Research has yet to adapt with the strategic goals set for Economic Growth outside the hydrocarbon sector, the Algerian University is required to be more interactive and opening up sectors of the Economy, Industry And Interest Researchers And Innovators.

Key words: Education and Scientific Research, Investment in Human Capital, Growth Economic, Innovation, Algerian University.

مقدمة

تعتبر المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي بإعتبارها مفتاح النمو على المدى الطويل، حيث أصبح التحول نحو اقتصاد المعرفة هدف السياسة الاقتصادية في كافة المجتمعات، وبما أن الفرد يمثل حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الجديد، فأن المهارات الفردية والإبداع والابتكار ليست فقط عوامل للإنتاج بل تعتبر دافع للنمو الاقتصادي واستدامته و كذا تحقيق الثروة، إن التحدي الاقتصادي بالنسبة إلى أي مجتمع سيكون بإنتاجية العمل والعامل المعرفي، حيث يؤكد روبرت سولو والى أن 34% من النمو الاقتصادي يرجع إلى نمو المعارف، الجديدة إضافة إلى أن 16 % من النمو الاقتصادي راجع ناتج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث،

ولدعم الاقتصاد وكذا التنمية الاقتصادية هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، في ظل اهتمام الدول بإنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع،حيث إن محددات النمو الاقتصادي تتمثل في مخزون رأس المال البشري مما يفرض ضرورة تنميته والاستثمار فيه، حيث تعتبر الجامعة الجزائرية منظمة من بين وظائفها الموكلة لها طبقا لقانون إنشائها، وظيفة إنتاج وتوزيع المعرفة من خلال المساهمة في عملية البحث العلمي والابتكار، حيث تعتبر قطاع هام قائم بمهام البحث العلمي، تسعى إلى إنتاج معرفة جديدة أو استعمال معرفة متداولة لإيجاد ابتكارات تكنولوجية في شتى المجالات العلمية والاقتصادية. ، ومن خلال ذلك يمكن طرح التساؤل التالي:

ما واقع الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي لاستدامة النمو الاقتصادي والابتكار بالجامعة الجزائرية؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية آلاتية:

1. فيما تتمثل أهمية الاستثمار في رأس المال البشري على مستوى الجامعة ؟
2. كيف يساهم الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي في استدامة النمو الاقتصادي على مستوى الجامعة الجزائرية ؟

3. ما دور الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي في استدامة الابتكار ؟

أهمية الدراسة : تعتبر الجامعة اكبر حاضن للرأس المال المعرفي، الذي يساهم في النمو الاقتصادي، وهذا من خلال تسليط الضوء على واقع الاستثمار في رأس المال البشري من خلال دراسة واقع الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، و ضرورة تهيئة بيئة عمل تشجع التعلم والبحث العلمي وتفعيل الابتكار، وإبلاء أهمية التعاون بين الجامعة والمؤسسات .

أهداف الدراسة: تسعى إلى الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

– التعرف على واقع الاستثمار في رأس المال البشري والبحث العلمي ودور الهام الذي يلعبه في استدامة النمو الاقتصادي والابتكار؛

– محاولة معرفة واقع الإنفاق الاستثماري على التعليم والبحث العلمي بالجامعة الجزائرية ؛

– تشخيص الواقع كمحاولة الوصول إلى الحلول وآفاق تساعد في تفعيل دور الجامعة و مبادرات الإبداع و التجديد و كذا الابتكار.

ولتحليل الإشكالية والإجابة على تساؤلاتها الفرعية نتطرق في الدراسة إلى النقاط التالية:

أولا. مدخل لإقتصاد المعرفة؛

ثانيا.الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لاستدامة النمو الاقتصادي ؛

ثالثا.واقع الإنفاق الاستثماري للتعليم العالي والبحث والتطوير بالجامعة الجزائرية؛

رابعا.واقع تحقيق الجامعة الجزائرية لمهامها في إعداد القوى البشرية بالمستوى العلمي والفني والمعرفي لتحقيق النمو الاقتصادي و الابتكار .

أولا. مدخل لاقتصاد المعرفة

يعتبر اقتصاد المعرفة فرع جديد من الفروع الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد

وتقدم المجتمع[1]، يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.مستلزمات اقتصاد المعرفة

لكي يستمر عطاء الاقتصاد الجديد ويستمر بالنهوض هناك مجموعة من المستلزمات التي يجب توافرها و أبرزها:

[2]من أول المستلزمات التي لها أهمية كبيرة هي إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة ، فمن خلال هذا الإنفاق يمكن إقامة المراكز الخاصة بالبحث والتطوير ورفع مستوى الإنتاج للمنظمات وجعله يضاهي المواصفات العالمية، إضافة إلى أن الربط بين الجامعات ومراكز البحث يؤدي إلى نتائج مثمرة مع الارتقاء بالمستوى العلمي والبحثي للطلبة وتخريج أجيال ذات مهارات وقدرات على استيعاب التغيرات الحديثة في مجمل الاقتصاد؛

1. العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، و على الدول خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم أصبحت أهم عناصر الإنتاج؛
2. إدراك المستثمرين و منظمات الأعمال أهمية اقتصاد المعرفة، و الملاحظ أن منظمات الأعمال العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ، رفع مستوى تدريبهم و كفاءتهم، و تخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي و الإبداع التكنولوجي .

2. مقومات الاقتصاد المعرفي:

ومن أجل أن يوجد اقتصاد يعتمد على المعرفة لابد من وجود مقوماته وتتمثل أهم المقومات في مايلي:

---

[1]كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، الاقتصاد المعرفي الإطار النظري، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 21.

[2]أحمد ناجي منصور إبراهيم ، اقتصاد المعرفة على موقع تاريخ الاطلاع :03-04-2016
http://najiabm.blogspot.com/2016/01/blog-post.html

3. **مجتمع المعرفة بكل مستوياته:** إن أهم العناصر التي تؤسس لاقتصاد يعتمد على المعرفِة هو وجود ترجمة فعلية لمجتمع المعرفة. وفي المجتمع المعرفي يكونُ كل أفراد المجتمع ذو قدرٍ من المعرفة. وليستِ المعرفةُ حصرا على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع. بل المطلوب أن يكون المزارع وعامل الصيد وعامل المصنع لديهم من المعرفة ما تؤهلهم للتعامل مع التقنية ويستخدمونها في مجال عملهم. فالشعار في اقتصادِ المعرفة أنّ المعرفة للجميع.
4. **التعليم:** فالمدرسة والجامعة يجب أن تخرج أناسا يفكرون ويبدعون وأحرار في تفكيرهم. وبالتالي من الضروري أن يحضى هذا الجانب بالأهمية القصوى من حيث الإنفاق والسياسات المستندة على استراتيجيات واضحة.
5. **البحث والتطوير:** ولا بد أن توجد كيانات تأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي تحتاجها المجتمعات. فوجود مراكز البحث الأصيلة التي تتواصل مع احتياجات مجتمعها واحتياجات الصناعة ووجود مراكز التطوير ووجود أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المبدعين وتحمي نتاجهم والسعي على ترجمة هذه الإبداعات إلى تقنية تساهم في العملية الإنتاجية ورقي المجتمع معرفيا من الضروريات في هذا العصر. كما أن وجوَد شبكات لتواصل مراكز الإبداع والبحث والمعرفة ضرورةٌ أيضا.[3]

ثانيا. الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لاستدامة النمو الاقتصادي

يعتبر رأس مال البشري إجمالي الخبرة والتأهيل والتكوين والإبداع الذي يتميز به العنصر البشري، والذي له تأثيرات أكبر على العملية الإنتاجية ومن ثم التطور الاقتصادي، فإن الاستثمار فيه يتطلب تطوير طرق التعليم والتكوين وتوفير المناخ المناسب من اجل الإبداع التطوير، حيث يتمثل رأس المال البشري في مخزون المعارف

[3] Mashelkar, R., Economics of Knowledge, the th Dr. D.C. Deshmukh Memorial Lecture, 1999, New Delhi, India.

والمهارات المدرجة في فكر الأفراد[4]، يعرفه Edvisson I. and Malone ,M على أنه " مزيج من معارف الأفراد، مواهبهم، روح الابتكار لديهم، وقدراتهم.[5]

1. الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري:

ظهرت نظرية رأس المال البشري مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات والمفكر الاقتصادي مينسر جاكوب (Mincer Jacob) هو أول من استخدم عبارة "الرأسمال البشري" في مقال نشره سنة 1958، لكن الظهور الحقيقي للنظرية الجديدة كان من خلال مقال " الإستثمار في الرأسمال البشري" الذي نشره الاقتصادي تيودور شولتز (Schultz Théodore) سنة 1961.ونستطيع أن نقول بأن دور التعليم في التنمية الاقتصادية قد حضي منذ القدم باهتمام المفكرين فقد أكد أدام سميث (A.Smith) على أهمية التعليم في إكساب الأفراد المهارات والقدرات اللازمة للإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية التي تتّحول إلى رأس مال يصبح سلعا وخدمات بواسطة الجهد البشري.

كان ألفرد مارشال (A.Marshall) مارشال من الأوائل الذين أبرزوا القيمة الاقتصادية للتعليم، حيث أكد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في البشر، لكن يعترف ويؤكد أن للتعليم آثارا في معظم مع المحيط الاقتصادي الاجتماعي،

بالرغم من نقص الموارد الطبيعية لديها و عدم كفاية رؤوس الأموال، استطاعت اليابان الوصول إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، و تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و يرجع ذلك إلى أثر التعليم و دوره في الاقتصاد الياباني و أهمية الاستثمار البشري، لفشل الاستثمار المادي في تحقيق التنمية المرجوة، ولا يقل دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي عن دور المحددات التقليدية الأخرى مثل العمل، رأس المال المادي ولا عن المحددات الحديثة للنمو مثل التطور التقني ، جهود البحث والتطوير R&D والعوامل

[4] شريفي براهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في فترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية- العدد8 ، 2012 ، ص40-33 .

[5] Abdallah bclouanas,Douar Brahim, le managment des connaissances : un outil de développement du capital humain au sien de lorganisation, colloque international sur:le capital intellectuel dans les organisation d' affaires arabes dans les économie modernes,13_14' décembre 2011,p2

الاجتماعية، المؤسساتية والتنظيمية وتكنولوجيا الإعلام. و في هذا الإطار عد سالا أي مارتن Xavier Sala i Martin ثلاثة مصادر أساسية للنمو هي تراكم رأس المال المادي والبشري، المؤسسات التي تحافظ وتحفز آليات السوق الخارجي.[6]

2. فعالية الاستثمار في التعليم :

كان التحليل الاقتصادي خلال العقود الماضية يرتكز على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدي (الكلاسيكية) التي أهملت أهمية رأس المال البشري كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي، إلى أن قدم شولتز Schultz مفهوما جديدا لرأس المال يتضمن نوعين رئيسيين هما رأس المال البشري ورأس المال غير البشري. و إن الاستثمار في رأس المال البشري خاصة من خلال التعليم العالي؛ يمكن أن يوفر لسوق العمل العمالة الضرورية والتي تكون على قدر كبير من المهارة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

جدوى الاستثمار في التعليم:

إذن أساس الاستثمار في التعليم هو أن هذا القطاع يعتبر نقطة تقاطع القطاعات الأخرى، لأنّ فعاليته ستؤدي إلى زيادة فعاليات القطاعات الأخرى، لدور الوظيفة الاقتصادية للتعليم في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي، وعليه إن حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي يؤثر بصفة مباشرة وغير مباشرة على فعالية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، ومن هنا يجب اعتبار الاستثمارات التعليمية استثمارات إنتاجية وليست استهلاكية. أن التعليم الجيد لايعني ضمان تحقق التنمية الاقتصادية، إذ تنتج عن وجود قوة عمل متعلمة في بيئة إقتصادية متخلفة معدلات بطالة عالية لا تحقيق معدلات نمو عالية وأجور مرتفعة، وبالتالي فإن توفر رأس المال البشري يهيئ الآلية الخصبة والملائمة لتطوير إقتصاد المعرفة وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفر باحثين ويد عاملة مؤهلة والتي تساهم في رفع الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو المحقق.[7]

---

[6] Bulletin du FMI: Les sentiers de la croissance. Entretien avec Xavier Sala-i-Martin: Problemes Economiques , N°2731 , Oct.2001 , P 1.

[7] ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم العالي في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث-عدد 2015/15، ص 81.

3. **النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومن التعريف: النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي[8] ، وليس النقدي، النمو ظاهرة مستمرة و ليست ظاهرة عارضة مؤقتة.

4. **رأس المال البشري في نظرية النمو الاقتصادية الحديثة:**

أصبح رأس المال البشري جزءا من استراتيجيات النمو الاقتصادي لكونه الموجه والمسيطر على رأس المال المادي لأن الإنسان لابد وان يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به ومنحازة لجملة تكوينه وكمال شخصيته وجميع طباعه ونظرته للأشياء، وهذا ماأكدته نماذج النمو الحديثة " New Growth models " التي تبلورت في كتابات Romer Robert Lucas, Paul هذا الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري[9]. كما إعتبر Paul Romer أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، حيث يعتبر أن الابتكار هو العامل الأساسي لاستدامة النمو، وهذا ما يدفع بالشركات إلى استثمار مواردها في عمليات البحث والتطوير على عكس سولو SOLOW الذي صنف التغيرات التكنولوجية على أنها عامل خارجي، وبالتالي أصبحت الأفكار والمعارف الجديدة والاستثمار في رأس المال البشري هي العوامل الأساسية التي تقود وتحافظ على استدامة النمو الاقتصادي[10]. حيث أكد سولو على أن النمو الاقتصادي لايعتمد فقط على حجم القوى العاملة، بل على نوعية هذه القوى التي يعبر عنها بالكفاءة الإنتاجية للعاملين بحيث أصبح التعليم والتدريب هما الخيار المناسب لتحقيق التنمية.

---

[8] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر،2007، ص 73.

[9] عدنان محمد حسن الشدود، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري قطاع التعليم في محافظة ذي قار– دراسة حالة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق، 2014 ، ص 4.

[10] Wendy mak, china's long-terme economic growth sustainability : an empirical approach, in partial fulfillment of the requirements for degree of doctor of philosophy, the temple university graduate board, philadelphia, U.S.A, 2011, p 41.

حيث انه جاء البعض ليوضح أن عنصر المعرفة في معادلة النمو الاقتصادي يتمثل في R&D البحث والتطوير كعنصر أساسي في نمو الانتاجية، وهو الذي يعتمد بدوره على تراكم رأس المال البشري ، وهذا مايؤكده تقرير التنمية الإنسانية العربية، حيث يشير إلى أن استثمار الدول الغربية في قطاع البحث والتطوير قد حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية مقارنة مع الاستثمارات في الجوانب الأخرى، فقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 40% من دخل الفرد في تلك البلدان خلال عقد التسعينات يعود إلى التقدم التقني المحقق في تلك البلدان[11]. إن مخزون رأس المال البشري يحدد قدرة البلاد على الابتكار أو المحاصرين مع البلدان الأكثر تقدما فكرة أن العائد على التعليم يقاس في المقام الأول من حيث التقدم التكنولوجي. [12]

ثالثا.واقع الإنفاق الاستثماري للتعليم العالي والبحث والتطوير بالجامعة الجزائرية:

لقد بدأ الاقتصاديون في إيجاد علاقات بين الإنفاق على الاستثمار في التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، ويعتبرون أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري خصوصا في هذه الفترة أين أوضح التعليم قدرته على تلبية- تقريبا- كل رغبات المجتمع. ويترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد ومن ثم زيادة مردودية هؤلاء الأفراد وكذا إنتاجيتهم وهذا ما يدفع بعجلة النمو إلى الأمام.

1. واقع التمويل والإنفاق على التعليم و البحث العلمي :

تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي فيكل منها، وهي قضية محددة دوما بسبب

[11] محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي /مصر نموذجا، جامعة الكوفة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، دون ذكر السنة، ص 80.

[12] Extrait de Ph. Aghion et E. Cohen, Education et croissance, rapport du CAE, La documentation française, 2004, Pp 19-20

التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة. [13]

1. تطور ميزانية التعليم العالي

حيث يعتبر الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري وهذا للدور الاقتصادي للتعليم في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي، تعتبر النفقات العمومية أهم مصدر مالي لقطاع التعليم العالي، وظل التطورات التكنولوجية نلاحظ تزايد الإنفاق في ميزانية القطاع وهذا ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم 01: **تطور ميزانية التعليم العالي**

السنوات	ميزانية تسيير الدولة (* 1000 دج)	الاعتمادات المخصصة للقطاع (* 1000 دج)	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة %
2005	1200000000	78381380	6,53
2006	1283446977	85319925	6,64
2007	1574943361	95689309	6,07
2008	2017969196	118306406	5,86
2009	2593741485	154632798	5,96
2010	2837999823	173483802	6,11
2011	3434306634	212830565	6,19
2012	4608250475	277173918	6,01
2013	4335614484	264582513	6,10
2014	4714452366	270742022	5,74
2015	4972278494	300.333.642	6,04

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة المصادقة على قانون المالية لكل سنة من 2005_2015

من خلال الجدول نجد أن نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة شهدت إرتفاع مستمر وزيادات متفاوتة من سنة إلى أخرى، وهذا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015، ومن الملاحظ انخفاض سنتي 2008 و2009 ب % 5,86 و % 5,96 وكذا سنتي

[13] طارق عبد الرؤوف محمد عامر، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص 2.

2012 و2014 بنسبتي 6,01% و5,74%، وجاء هذا توافقا لمواكبة متطلبات الإصلاح، وكذا وضوح أهمية التي أولتها الدولة للتعليم العالي من خلال التمويل، حيث تشهد الجزائر مؤخرا مؤشرات إيجابية ينتظر أن تساهم في بناء و تطوير اقتصاد المعرفة، حيث أصبحت الجزائر الآن تراهن على رأس المال البشري كمورد للتنمية عن طريق الاستثمار بكثافة في التعليم.

ومن جهة أخرى يرتبط البحث العلمي بحركة النمو الاقتصادي ، باعتباره مصدر التطور والديمومة والتنافسية بين الدول، وهذا مالجأت إليه الدول المتطورة والتي خصصت مبالغ طائلة من خلال النفقات البحث العلمي والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتمويل أبحاثها العلمية.

– محل الجامعة الجزائرية من الميزانية المخصصة للتعليم العالي:

تتجسد مصادر تمويل الجامعات الجزائرية في الإعانات التي تقدمها الدولة إلى قطاع التعليم العالي، ولاتوجد أية مصادر أخرى لتمويل الجامعات الجزائرية على الرغم من أن لديها إمكانيات كبيرة لخلق مصادر أخرى تدر عليها أموالا، كبيرة كما أنه لا توجد أي مبادرات من طرف المسؤولين لخلق مشاريع استثمارية، حيث انه جامعة هارفرد، تساوي ميزانيتها 12 مرة من ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.[14]

في الوقت الذي تستثمر فيه الدول الأجنبية ملايير الدولارات في التعليم العالي والبحث العلمي، لازالت حصة هذا القطاع في الجزائر لم تتجاوز الـ 1.69% من الناتج الداخلي الخام بمبلغ يقدر بـ 114.49 مليار دينار، وهو ما يعادل 1.86 مليار دولار أغلبيتها تذهب إلى أجور الأساتذة والإداريين وكذا قطاع الخدمات الجامعية ، وعليه يخصص الجانب الأكبر لميزانية الجامعة للإطعام والنقل والتأمينات.

– حصة المؤسسات الجامعية من ميزانية التعليم العالي:

إن الميزانية الموجهة إلى قطاع التعليم العالي في الجزائر تذهب إلى تغطية رواتب الأساتذة والعمال ب 53.31بالمائة ، والتي تقدر قيمتها المالية بـ 5554 مليار، في حين أن قطاع الخدمات الجامعية يستولي مايقارب 44.18 بالمائة من الميزانية، إذ يخصص للإطعام ما قيمته 2016 مليار والنقل 837 مليار والمنح 984 مليار ·

---

14 أين تصرف ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر؟ تاريخ الاطلاع 26-01-2017 ، تاريخ الاطلاع 29-01- 2017. http://soufiane-daca.blogspot.com/2008/09/blog-post.html

حيث أن حصة المؤسسات، فقد خصص لها ما قيمته 6170 مليار ، وهو ما يشكل 53.89 بالمائة من الميزانية· أما حصة الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية فتقدر بـ 4.2 مليار سنتيم، وهو ما يمثل نسبة 0.04 بالمائة من الميزانية الجزائر تخصص للبحث العلمي 1.27 % من الميزانية أما البحث العلمي فتخصص له الدولة في هذا الإطار 132 مليار، وهذا ضعيف مقارنة بالدول الأخرى كمثال فرنسا التي تخصص 33.4 يورو (3112,96 مليار دج) للأنشطة البحثية ، [15]

نلاحظ من خلال الجدول الأتي رقم 02 : أن عدد الطلبة يتزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغ سنة 2001 ، 815100 طالب وتزايد بشكل واضح من الناحية الكمية، طيلة سنوات إلى غاية 2014 حيث بلغ 1277000 طالب، كما يبين الجدول نصيب كل طالب من الميزانية حيث يتضاعف نصيب الطالب في ظل السنوات المذكورة ليصل في سنة 2014، الى ما يكلف الخزينة العمومية ب 212.014 دج للطالب، وهنا يظهر الخلل الذي يؤثر وينعكس سلبا على التعليم العالي وجودته، حيث أن الجامعة الجزائرية تعتمد في ميزانيتها على مصدر واحد لتمويلها ألا وهو إعانات الدولة بنسبة 100 بالمائة، وهنا يظهر اهتمام الدولة بالتعليم العالي من ناحية الإنفاق على كل طالب، توازيا مع الجامعات الأجنبية التي تمول نفسها ذاتيا من خلال إيجاد مشاريع استثمارية تعتبر مصدرا أساسي لتمويلها ،

الجدول رقم 02 : **نصيب كل طالب من الانفاق على التعليم العالي** (2014–2000)

السنوات	الاعتمادات المخصصة للقطاع *1000	عدد الطلبة المسجلين	نصيب كل طالب دج (الاعتمادات المخصصة للقطاع/ عدد الطلبة المسجلين)
2001	43.591873	488.617	89.215
2002	58.743.195	569.903	103.076
2003	63.494.661	616.572	102.980
2004	66.497.092	716500	92.808
2005	78.381.380	815.100	96.162

15 أين تصرف ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر؟ تاريخ الاطلاع 26-01-2017 ، مرجع سابق http://soufiane-daca.blogspot.com/2008/09/blog-post.html

101.499	840.600	85.319.925	2006
102.991	929.100	95.689.309	2007
110237	1073200	118.306.406	2008
130525	1.184.700	154.632.798	2009
147.809	1.173.700	173.483.802	2010
174.752	1.217.900	212.830.565	2011
229.018	1.210.272	277.173.918	2012
231.752	1.141.661	264.582.513	2013
212.014	1.277.000	270.742.002	2014

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجرائد الرسمية المتضمنة لقانون المالية ، ووزارة التعليم العالي ، والديوان الوطني للاحصائيات : على الموقعيين على التوالي : http://www.ons.dz ،https://www.mesrs.dz

2. **واقع الإنفاق على البحث والتطوير العلمي**

نظرا للدور الذي يلعبه البحث والتطوير في النمو الاقتصادي، عملت الجزائر منذ الاستقلال على بناء جامعات والمؤسسات العلمية، حيث أن تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة تشارك فيها أربع جهات أساسية: الحكومات والقطاع الخاص، الجامعات والمعاهد العلمية، والمؤسسات الغير ربحية ، أما بالنسبة للجزائر فيعتبر القطاع الحكومي هو الممول الرئيس لأنشطة البحث العلمي وكذا التطوير ، ولايوجد دور فعال للمؤسسات الخاصة،

استنادا لدور الجامعة في تعزيز المعرفة ببرامج وأنشطة البحث والتطوير وفي ظل المخططات الخماسية التي انتهجاتها الحكومة الجزائرية تم تخصيص 250 مليار دج أي بنسبة 1,6% من النسبة الإجمالية للإنفاق[16] لتطوير اقتصاد المعرفة ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014)، وحسب الترتيب العالمي لسنة 2015: تحتل الجزائر من ناحية البحث والتطوير عالميا الرتبة 115، والإنفاق الإجمالي عن "البحث والتطوير / الناتج المحلي الإجمالي" قيمة 0,1 %، برتبة 118 عالميا[17] ، يبقى تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بالنسبة للفترة 2008- 2012 مرتبطا بالأهداف العلمية، ويتكفل بكل النشاطات المسطرة في إطار البرمجة والتقييم وتحسين المردود الاقتصادي

[16] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي،2001-2014، الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015، مصر، ص8.

[17] المنظمة العالمية لحقوق الملكية ، تاريخ الاطلا ع 16-06-2016 على موقع : http://www.wipo.int/econ_stat/fr/economics/gii/

وتعزيز محيط البحث وتنظيمه، وإنجاز المرافق وتجهيزات البحث الكبرى والتعاون العلمي وكذلك الجوانب المرتبطة بالمعلومات العلمية والتقنية.وقد بلغ الغلاف المالي الذي تم رصده لهذا الخماسي مائة (100) مليار دينار.[18]

رابعا.واقع تحقيق الجامعة الجزائرية لمهامها في إعداد قوى البشرية بالمستوى العلمي والفني والمعرفي لمساهمتها في النمو الاقتصادي والابتكار

يتجسد دور الجامعة في مهمتين أساسيتين، الأولى التعليم والثانية هي البحث العلمي، ولأداء الوظيفتين السابقتين وجب توفر مجموعة وسائل مادية وبشرية، ولتقييم أداء الجامعة من خلال مخرجاتها من الناحية النوعية والكمية، ومخرجات العملية التعليمية، حيث أن مخرجات عملية البحث معتمدة على عدة عوامل من بينها العامل البشري والمادي، ونظرا للأهمية المتنامية للتعليم الجامعي في مسار التنمية الاقتصادية والمجتمعية.باعتباره شكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري ، يعتبر الإنفاق على البحث والتطوير العلمي والابتكار على مستوى الجامعة كمدخل فعال لتنمية رأس المال البشري، باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. وحسب خبراء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE ، ومن خلال عدة دراسات قياسية فإن وتيرة تراكم كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري تشكل أهم محركات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مستوى الجهد الموجه للبحث ودرجة الانفتاح الخارجي، ودرجة تطور الأسواق المالية التي تساهم بصفة معنوية في النمو.[19]

1. واقع التعليم العالي و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

قد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد، ونلاحظ من خلال الشكل رقم: 01 حيث بلغت نسبة الطلبة المسجلين 88% سنة 2000 وارتفعت خلال عشر سنوات إلى 98% ، و تضّم الشبكة الجامعية الجزائرية

[18] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، " التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر(1962-2012)"، متاح على الموقع : https://www.mesrs.dz/ar/accueil

[19] OCDE: Des idees pour la croissance. A l'initiative de Michel Didier. Ed. Economica , Paris , 2003 , P29.

اثنان و تسعون (92) مؤسسة للتعليم العالي، و أكثر من ألف (1000) مخبر بحث، وتضم ثلاثين (30) مركز بحث، و 47000 أستاذ، و 1.300.000 طالب و هذا في سنة 2012 .[20]

الشكل رقم 01: تطور نسبة التحاق الطلبة بالتعليم العالي[21]

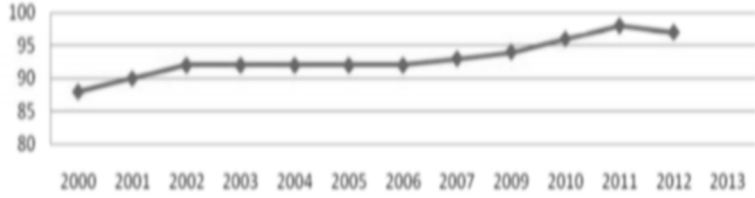

في حين إرتفع عدد الجامعات والمراكز الجامعية سنة 2012 إلى 36 جامعة و18 مركز جامعي، وعليه تشكل في مجملها بالإضافة إلى المدارس العليا و المعاهد 90 مؤسسة ،[22]

مع ذلك فإن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية. ولتجاوز هذه النقائص تم إجراء تعديلات على البرنامج الخماسي 2002/1998 وفقا للقانون رقم 05/08، واعتماد برنامج خماسي ثاني للبحث العلمي 2012/2008، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وترقية التنمية المستديمة في البلاد، وهذا من خلال وضع أهداف طموحة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيق تلك الأهداف.

فقد أشار هذا القانون إلى وجوب القيام بعدد من الإجراءات الجديدة التي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر.

- **التطور في مجال البحث العلمي للجامعة الجزائرية :**

حققت الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها الكثير من الإنجازات الكمية؛ لكنها في الوقت ذاته استطاعت وبإمكانات متواضعة أن تحقق بعض الإنجازات النوعية التي

---

[20] وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، مرجع سابق ، ص 05.

[21] بيانات البنك الدولي 2015 ، تاريخ الاطلاع 16-07-2016على الموقع:
/ http://www.worldbank.org

[22] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مرجع سابق.

يجب أن تسهم في التنمية الاقتصادية، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى عدد براءات الاختراع بوصفها مؤشرا مهما للابتكار الذي حققه عدد من الباحثين المخترعين في بعض مؤسسات التعليم العالي الجزائرية سنة 2013، حيث يوضح الجدول الاتي ترتيب الجامعات الجزائرية حسب عدد براءات الاختراع.

الجدول رقم 03: **ترتيب الجامعات الجزائرية حسب عدد براءات الاختراع**

الترتيب	الجامعة	عدد براءات الاختراع
01	جامعة البليدة1	14
02	جامعة وهران (سينيا)	10
03	جامعة مولود معمري- تيزي وزو	06
04	جامعة سطيف1	06
05	جامعة محمد بوقرة- بومرداس	05
06	جامعة عمر ثلجي- لغواط	04
07	جامعة خيضر بسكرة	04
08	جامعة يحي فارس- المدية	03
09	جامعة بوبكر بقايد- تلمسان	02
10	جامعة قسنطينة 1	02
11	جامعة جيجل	02
12	جامعة قاصدي مرباح- ورقلة	02
13	جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس	02
14	المدرسة الوطنية لعلوم البحر وتهيئة الساحل	02
15	جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية	01
16	جامعة الحاج لخضر- باتنة	01
17	جامعة بشار	01
18	جامعة خنشلة	01
19	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات	01

المصدر: Recueil des Brevets d'Invention, DVITT , DGRSDT,MESRES, Troisième Edition l'Algerie, 2013.

وللتعرف على الإنتاج المعرفي تناول مايلي:

عدد المقالات العلمية : بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة 2003 و2012 حوالي 15540 مقال، أي بنسبة 30,6% من

إنتاج المغرب العربي و9 ,33 % من الإنتاج العربي، إلا أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا الميدان من خلال وضعها لعدة مشاريع بحث تهدف إلى رفع القدرات على كتابة العديد من المقالات في مختلف المجالات العلمية، ومن أهّم هذه المشاريع:

البرامج الوطنية للبحث (PNR)، مشاريع الإبداع (Projet d'Innovation)، مشاريع البحث CNEPRU.

الشكل رقم (02): عدد الأوراق العلمية المنشورة من الجزائر مع سنة النشر

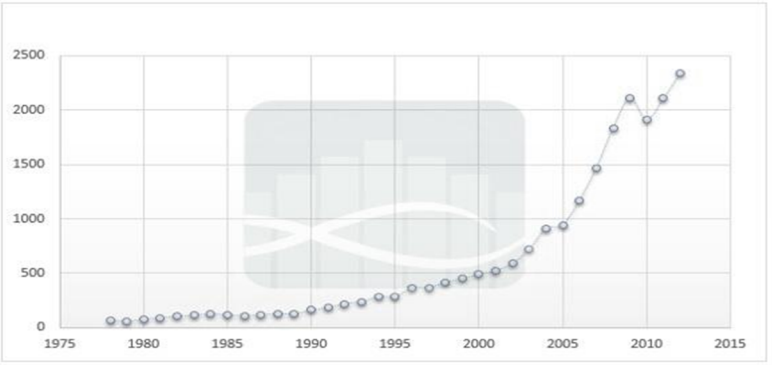

المصدر: موزة بنت محمد الربان، البحث العلمي في الجزائر، منظمة المجتمع العلمي العربي ، تاريخ الاطلاع 29-01-2017 ،الموقع: http://www.arsco.org/detailed/823ef7f1-2378-4e6b-a50f-1e7f028ac355

يبين الشكل رقم (02): تطور وتزايد عدد الأوراق العلمية المنشورة وهذا مع جهود الجزائر إلى رفع ميزانية البحث العلمي بنحو ثلاثة أضعاف عما كانت عليه لتصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم رصد 100 مليار دينار لتنفيذ 34 مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات الخمس الممتدة من 2008_2012.

تحسن معدل النمو الاقتصادي: الملاحظ أن معدل النمو الاقتصادي تحسن خلال الفترة حيث انتقل من مستوى 2%، سنة 2001، إلى مستوى 3,2% سنة 2012، كما سجلت الجزائر معدل نمو مشجع خارج قطاع المحروقات قدر ب 7,1%

سنة 2012 مقابل 6,8% كمتوسط خلال الفترة 2005-2012.[23] وهذا راجع لسياسات التي انتهجتها الجزائر لتشجيع النمو خارج قطاع المحروقات.

تتسم الاقتصاديات المبنية على المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة أو بمعنى أخر القدرة على الابتكار حيث يمثل قطاع التكوين و التعليم الحجر الأساس باعتباره القطاع المنتج والموزع للمعرفة من خلال توفير الكفاءات والإطارات البشرية، تعد الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاءة والخبرة من أهم مدخلات ومقومات الأنشطة البحثية والتطورية والابتكارية الوطنية، ولاريب أن هنالك صلة وثيقة بين مستوى التعليم العالي على وجه الخصوص ومستوى البحث والإنتاج المعرفي، إذ يتم من خلال مراحل التعليم المختلفة إعداد وتدريب مبتكرين و باحثي المستقبل ولتعرف على واقع اقتصاديات الابتكار في الجزائر نتطرق إلى مايلي:

2 . اقتصاديات الابتكار والواقع الجزائري:

يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قوي بين البحث التطوير وعالم الاقتصاد، من خلال الإنفاق على هذا القطاع، مدركتا أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات والخدمات ذات عوائد عالية وهو ماركزت عليه الحكومة من خلال زيادة معدل الإنفاق على هذا القطاع سنة 2011 0.28% إلى 0.36% سنة 2012 من إجمالي الدخل الوطني، وهي تهدف إلى رفع المعدل الى 1 % سنة 2014، وعليه تم ترتيب الجزائر حسب مؤشر اقتصاد المعرفي حيث إحتلت الرتبة رقم 96 سنة 2012، حسب إحصائيات البنك الدولي،[24]

ومن خلال مؤشر المعرفة العربي لسنة2015 ينص مؤشر البحث والتطوير والابتكار بالجزائر على مايلي:

---

[23] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ- جمهورية مصر العربية، ص12.

[24] World bank sur le lien http://www.worldbank.org/ consulté le : 02-04-2016.

الشكل رقم 02: **مؤشر البحث والتطوير والابتكار بالجزائر**[25]

انطلاقا من مؤشر المعرفة العربي فأن مؤشر البحث والتطوير والابتكار بالجزائر يقدر بنسبة 22,1686 % من إجمالي باقي المؤشرات الأخرى التي يشملها مؤشر المعرفة ، حيث نسجل تفاوت في المتغيرات المؤثرة على مؤشر البحث والتطوير والابتكار وأهمها البيئة السياسية والقانونية بنسبة 60, 49%، واقل نسبة في مدخلات البحث والتطوير ب 6,70 ، أما فيما يخص المؤشرات الفرعية والتي تضم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والإطار المؤسسي، الابتكار والبحث والتطوير بالنسب الآتية على التوالي: 39,62 %، 17,65% ، 12,47% ، والتي تشكل في مجملها المؤشر الرئيسي، وبناءا على هذا الأخير فإن نسبة مساهمة الجزائر قليلة مقارنة مع نظيراتها ،

إن الضعف الكبير الذي نعاني منه في مجال الإنتاج العلمي وسبل التنمية وحسب المؤشر الابتكار العالمي سنة 2015 فإن الجزائر تحتل رتبة 126 ، ورتبة 133 في سنة 2014، حيث قدرت نسبة فعالية الابتكار بقيمة 0,5، برتبة 125، بالنسبة لمؤشر رأس مال البشري فاحتلت الجزائر المرتبة 82 وهو الذي يرتكز على عدة معايير من بين أهم هته المعايير البحث العلمي، و عليه في ظل ضعف تصنيفات الجامعة الجزائرية في الترتيب الأكاديمي العالمي، وتصنيف الجامعة متوسط أعلى درجة برتبة 73، و أما عدد الباحثون بمعدل مليون لسكان بقيمة164,7 برتبة 71 عالميا ، كما قدر التعاون

[25] مؤشر المعرفة العربي 2015، تاريخ الاطلاع 17-07-2016 على الموقع:
http://knowledge4all.com/CustomPage.aspx?id=35&language=ar&title

الجامعي في صناعة البحوث بقيمة 21,1، برتبة 121 عالميا، أما بالنسبة لعدد المقالات التقنية والعلمية المنشورة قدرت بقيمة 4,2 برتبة 107 عالميا[26]، ومنه نلاحظ:

2. تدني الإنتاج العلمي في الجزائر ،

3. ضعف النسيج الصناعي الممارس للنشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لتفعيل و استغلال نتائج البحث العلمي المتأتية من الجامعات ومراكز البحث العلمي.

4. قلة عدد الابتكارات وبراءات الاختراع في ظل تزايد الدعم الحكومي لقطاع التعليم العالي .

على الجزائر وضع إستراتيجية شاملة والعمل على النهوض بمستوى التعليم في مراحله بمافي ذلك الجامعة وبرامجها من اجل القيام أبحاث في المستوى وتقديم إبداعات وإبتكارات، من خلال إنشاء بيئة بحثية. حيث يمكن قياس أداء الابتكار بطريقة مباشرة وغير مباشرة على المستوى الوطني من خلال حساب عدد براءات الاختراع لكل باحث، أو براءات الاختراع لكل مليون دولار أنفقت في البحث والتطوير، وهي مؤشرات تستعمل لحساب إنتاجية النظام الوطني للإبداع . يمكن كذلك قياس أداء النظام الوطني للابتكار عبر حساب مدى المساهمة في المخزون العالمي من المعرفة العلمية والتقنية انطلاقا من عدد براءات الاختراع الممنوحة وعدد المقالات العلمية المنشورة، وهي مؤشرات غير مباشرة على القدرة على الإبداع في أي دولة .[27] و بالتالي فهذا يستدعي من الجزائر أن تعمل على تنمية رأس المال البشري و خاصة على مستوى الجامعة بالاهتمام بالجانب التعليمي، وهذا لايتأتى إلا من خلال النهوض بالاستثمار التعليمي والبحثي، و رفع العائد منه و دعم بناء الطاقة الإبتكارية الوطنية،

[26] l'OMPI Indice mondial 2015 de l'innovation consulte le 17-07-2016 http://www.wipo.int/econ_stat/fr/economics/gii/,

[27] Robert Huggins , Empirical analysis of human capital development and economic growth in European regions Hiro Izushi, Impact of education and training, Third report on vocational training research in Europe: background report. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2004,p 87.

من خلال دعم الأبحاث العلمية و ترجمتها إلى الواقع العملي، وكذا ربط وتعزيز الجامعة مع مختلف القطاعات و الاهتمام بالتعليم وتنميته باعتباره محرك النمو المستدام.

الخاتمة:

يعتبر رأس المال البشري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا نظرا لمساهمته في تحقيق النمو من خلال قوى بشرية متعلمة ، التي تساهم في رفع الإنتاجية و بالتالي زيادة النمو، والجامعة بحاجة أن تكون لها علاقة مع محيطها وتشارك في تنميته المعرفية.

نتائج المتوصل اليها:

بدراسة الواقع الجزائري من خلال بيانات رسمية نلاحظ :

1. نلتمس إنتاج علمي ضعيف ومتدني أي في تفعيل المعرفة و استثمارها و تسويقها،
2. انخفاض مستويات البحث والتطوير كميا ونوعيا،

من الملاحظ أنه لم يهتم بالرأس المال البشري بشكل سليم ، ومنه الأهداف الإستراتيجية الموضوعة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات أي ما بعد المحروقات تبين أن الواقع التعليمي وخاصة الجامعي لم يتكيف بعد مع أهداف الإستراتيجية الموضوعة، بالرغم من إرتفاع عدد الطلبة والمتخرجين على مستوى الجامعة، في ظل عدم تطابق بين التكوين الجامعي وعالم الشغل. حيث نلاحظ:

3. ضعف الاستثمارات الموجهة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وكذا استدامة الابتكار على المستوى الجامعة، حيث أن مصادر الإنفاق تتجسد فقط في الإنفاق الحكومي، في حين أن اغلب التكاليف تتحملها الدولة ،
4. يعتبر الابتكار رهان متعلق بالبحث العلمي ومدى انفتاحه على المؤسسات مما يفرض ضرورة تطوير المعارف على مستوى الجامعة وكذا المؤسسات، من خلال التمويل اللازم لرفع مستوى البحث العلمي وتطويره ، وكذا من اجل إقلاع ناجح ومستديم للابتكار،

أفاق: في ظل الإصلاحات الجديدة والتي تحث على التكوين الموجه للنشاط الاقتصادي ، وبين مؤشرات الحاضر وتطلعات المستقبل تفرض ضرورة التكيف مع التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي من خلال:

العمل على التحول الفعلي للسياسة الاقتصادية في الجزائر من السياسة الكينزية تعتمد على النفقات العامة في سير النشاط الاقتصادي إلى سياسة شومبيتيرية تعتمد بالأساس على تطوير سبل التنظيم والابتكار في اقتصاد معرفي يميزه رأس مال البشري متقدم،

- توثيق التعاون بين عالم الصناعة وعالم البحث بفضل توحيد القدرات والمهارات المتواجدة لدى الشركات ومخابر الجامعات، وكذا المعاهد والمراكز، من اجل الوصول إلى تنويع إقتصادي ،
- تعزيز الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية التناغم بين الإعداد الجامعي والبحثي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية.
- تعزيز التعاون والارتباط بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات البحثية من خلال تشجيع البحث التكنولوجي في القطاعات ذات الأولوية، من أجل تطوير المنتجات والخدمات الجديدة الملبية لاحتياجات السوق .

المراجع :

- كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي، (**2015**).الاقتصاد المعرفي الإطار النظري، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- شريفي براهيم، (**2012**)، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في فترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية- العدد8 ،
- ناصر الدين قريبي، (**2015**)، سفيان الشارف بن عطية، منظومة التعليم العالي في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث-عدد 15.
- علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ- جمهورية مصر العربية.
- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، (**2007**)، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر.
- عدنان محمد حسن الشدود،(**2014**)، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري قطاع التعليم في محافظة ذي قار- دراسة حالة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- -محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي /مصر نموذجا، جامعة الكوفة، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، دون ذكر السنة.

- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، (**2006**)، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة محمد خيضر بسكرة،

المراجع بالغة الأجنبية :

- Abdallah bclouanas,Douar Brahim, le managment des connaissances (**2011**)un outil de développement du capital humain au sien de lorganisation, colloque international sur:le capital intellectuel dans les organisation d'affaires arabes dans les économie modernes,13_14' décembre .
- Extrait de Ph. Aghion et E. Cohen, **(2004)**,Education et croissance, rapport du CAE, La documentation française,
- l'OMPI Indice mondial de l'innovation(**2015)** , consulte le 17-07-2016 .http://www.wipo.int/econ_stat/fr/economics/gii/,
- Mashelkar, R., Economics of Knowledge, the th Dr. D.C. Deshmukh Memorial Lecture, (**1999**), New Delhi, India
- OCDE(**2003**): Des idees pour la croissance. A l'initiative de Michel Didier. Ed. Economica , Paris.
- Recueil des Brevets d'Invention(2013), DVITT , DGRSDT,MESRES, Troisième Edition l'Algerie,
- Robert Huggins (**2004**)Empirical analysis of human capital development and economic growth in European regions Hiro Izushi, , Impact of education and training, Third report on vocational training research in Europe: background report. Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities.
- Wendy mak, (**2011**)china's long-terme economic growth sustainability : an empirical approach, in partial fulfillment of the requirements for degree of doctor of philosophy, the temple university graduate board, philadelphia, U.S.A.

World bank sur le lien http://www.worldbank.org/ consulté le : 02-04-2016.

- المنظمة العلمية لحقوق الملكية ، تاريخ الاطلاع 16-06-2016 على موقع :
http://www.wipo.int/econ_stat/fr/economics/gii/
- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، " التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر(1962-2012)"، متاح على الموقع :
https://www.mesrs.dz/ar/accueil
- بيانات البنك الدولي 2015 ، تاريخ الاطلاع 16-07-2016على الموقع:
/ http://www.worldbank.org
- أحمد ناجي منصور إبراهيم ، اقتصاد المعرفة على موقع تاريخ الاطلاع :03-04-2016
http://najiabm.blogspot.com/2016/01/blog-post.html
- مؤشر المعرفة العربي 2015 على الموقع
=http://knowledge4all.com/CustomPage.aspx?id=35&language=ar&title
- موزة بنت محمد الريان، البحث العلمي في الجزائر، منظمة المجتمع العلمي العربي ، تاريخ الاطلاع 29-01-2017 ،الموقع: http://www.arsco.org/detailed/823ef7f1-2378-4e6b-a50f-1e7f028ac355
- أين تصرف ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر؟ تاريخ الاطلاع 26-01-2017 ، مرجع سابق
http://soufiane-daca.blogspot.com/2008/09/blog-post.html